اتباعه في امر يحصل به الاثم وهو انما يكون في الواجب قوله فتجب بتقريع
على كونها فرض كفاية او على الحديث المقيد لذلك على ما مر قوله بحيث يحتمل
انها حيثية تقييد واضافتها لما بعدها للبيان اي بتقييدهم ظهور الشعار
ويحتمل انها بمعنى مكان والها بمعنى في والجملة بعدها صفة لها والعايد
محذوف وفي القرية بدل منها والتقدير في مكان يظهر فيه الشعار ثم
ابدل من ذلك قوله في القرية الخ والشعار بكسر الشين وفتحها جمع شعيرة
بمعنى علامة اقامة الجماعة وهي فتح الابواب وعدم احتشام الناس من
الدخول فيشاع عند الطارقين انهم مقيمون الجماعة ولا بد من ذلك في كل
موداة من الخمس وبقاتلهم الامام حتى يقيموها على الوجه المطلوب والاحصل
الشعار الاباقامتها من اهل الوجوب ولو من الحي ان كانوا على سورة البشر
بخلاف ما اذا كانوا على صورهم لانها مغفرة فينتشر الحضور معهم فلا يحصل
باقامتها من الصبيان ومثل ذلك احيا الكعبة بالنسك فانه لا يحصل الا بفعل
المكلفين الاحرار لان القصد منه تعظيم شعاير الله تعالى وفعل غيرهم ليس
فيه تعظيم بخلاف صلاة الجنازة فان مقصودها الدعاء وهو من الصغير
اقرب الى الاجابة لانه لا ذنب عليه ومثلها الجهاد لان المقصود منها كاية
العدو وهو من الصغير اكفى واذا فعلها من لم يظهر به شعارها هم من
يظهر به ووقعت له فرضا او مستقلا فسنة لان فرض الكفاية اذا
فعله من يسقط عنه الحرج وقع سنة في حقه الا في الجنازة والجهاد قوله
في القرية اي في محل منها ان كانت صغيرة ولو غير مسجد كبيت على المعتمد
وفي محال ان كانت كبيرة ولو غير ساجد على ما مر ولا بد في حصول الشعار من
ان يكون المحل الذي تفعل فيه يمتنع قصر الصلاة فيه كالجمعة كما قاله
الزيادي وقرره شيخنا البراوي خلافا لما قاله الشوبري وقوله مثلا اتى به
ليفيد ان القرية ليست بقيد بل المراد محل الاجتماع فيشمل البلد والبادية
قوله وخرج بما ذكر الخ وخرج ايضا بالبالغة الصبيان وبالعقلا
غيرهم فلا تقصد منهم وبالمستورين القوة فلا تكون فرضا عليهم بل هي
والانفراد في حقهم سواء الا ان يتولوها او ظلمة فيستحب لهم وبالمقيمين
المسافرون فلا تجب عليهم قوله وصلاة النسا والخناثى وهذا مخالف لما في صلاة
النسا على الجنازة فلا تسن لهن الجماعة فيها سواء جنازة الرجال او المراة
وكان الاولى ان يقول والنسا والخناثى فلا تجب عليهم لان محترز الرجال

من ذكر

من ذكر

من لا صلاة تهم قوله ومن به رق ولو مبعضا وان كان بينه وبين سيده
مهايأة والنوبة له سواء انفرد الارقا بالبلد ام لا خلافا لمن رجح خلاف
ذلك ولا يلزم من اذن السيد مطلقا لانها صفة تابعة فليست كالسنن
الرواتب قوله فلا يجب فيها اي المذكورات الستة وقوله وجوب كفاية
صادق بان يجب وجوب عين كما في الجمعة او تكون سنة كما في غير المنذورة
اولا تسن ايضا بل تكون مباحة كما في المنذورة ومثلها صلاة العراة فذكر
للجماعة ثلاثة احكام في الصور الست التي خرجت بالقيود المقتضية
لكونها فرض كفاية وبقي انها تكون مكروهة في نحو مقضيتين مختلفتين
وحراما فيما اذا راى الامام في جلوس التشهد الاخير الزامه بخلله احكام
الجماعة ستة قوله في الجمعة اي في الركعة الاولى منها كما مر ومثلها المجموعة
بالمطر فتجب الجماعة فيها في اول الثانية والمعادة فتجب الجماعة في جميعها
وكذا المنذورة جماعتها فلا بد من الجماعة في جميعها لان النذر يسلك
به مسلك واجب الشرع فان انفرد في بعضها صحت وان لم يخرج
من العهدة قوله اذ الا تفق فيها صلاة الامام والمامومم اي عددا
ونوعا كظهرين فان اختلفا نوعا فقط كعصر خلف ظهر او نوعا
وصفة كمغرب خلف ظهر كانت الجماعة مكروهة ومع ذلك يحصل
فضيلتها كفرض خلف نفل وعكسه ومودا خلف مقضية ومكسه
قوله اي لا رخصة الى الرخصة بسكون الخا وجمع ضمها لغة
السهولة واصطلاحا الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر كاكل
الميتة للمضطر وقصر الصلاة والفطر للمسافر والمراد هنا المعنى
اللغوي قوله الا لعذر هو مسقط للحرمة على القول بان الجماعة واجبة
وللكراهة على القول بانها سنة والمعتمد حصول فضيلة الجماعة
عند العذر وان لم يكن عازما على فعلها لولا وجوده على المعتمد كما
قيل في المريض وقيل لا بد من العزم لكن دون فضيلة من فعلها
والمنفي في كلام النووي الفضيلة الكاملة وترد شهادة
المداوم على تركها بغير عذر بخلاف من داوم عليه بعذر واذا
امر الامام الناس بالجماعة وجبت الا عند قيام العذر قوله فلهم اته
بكسرها مع اختلاس او اشباع لانها مفعول
وليست اخر الفعل بل اخره الياء التي حذفها الجازم قوله اي كاملة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)